Jordan

PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

بيان

الآنسة سجا المجالي
المستشار لدى بعثة المملكة الاردنية الهاشمية لدى الامم المتحدة

أمام

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز
في تنفيذ برنامج العمل المُتعلق بمنع الاتجار غير المشروع
بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

نيويورك ٢٠٠٦/١/١١

يتقدم وفد بلادي اليكم السيد الرئيس بالتهنئةِ على انتخابكم رئيساً للجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المُتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وان يتمنى لكم واعضاء المكتب المنتخب التوفيق والنجاح في ادارة اجتماعنا الهام واعماله.

يود وفد بلادي ان ينضم كذلك الى البيان الذي تقدم به نائب المندوب الدائم للمملكة المغربية نيابة عن الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية.

السيد الرئيس،

نجتمع اليوم بعد مرور اربع سنوات ونيف على اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وذلك بهدف التحضير لمؤتمر المراجعة القادم الذي يهدف الى استعراض التقدم المحرز في تنفيذنا لهذا البرنامج الذي يشكل الاطار السياسي والمرجعية الاساس لعملِنا في هذا المجال على المستوى الوطني والاقليمي والدولي، والذي اثبت نجاعته في التصدي لهذه المشكلة خلال السنوات الماضية الى حد كبير، وبالتالي على اجتماعاتنا القادمة التأكيد مجددا على هذا البرنامج وعدم فتح باب التفاوض على اي من اجزائه حتى نحافظ على ما نجحنا في تحقيقه عام ٢٠٠١.

السيد الرئيس،

ان عملية استعراض التنفيذ ستتطرق بدون اي شك الى الصعوبات التي واجهت المجتمع الدولي في تنفيذه للبرنامج مدار البحث، فضلا عن التحديات التي ما زالت قائمة أمام امكانية تنفيذ فعال وكامل لما جاء فيه، ومن هذا المنطلق، يرحب ولا يعارض وفد الاردن مناقشة اية مبادرات او اقتراحات جديدة لمعالجة هذا الموضوع، الا انه يؤكد في هذا المجال على ضرورة ان لا تخرج اية مقترحات جديدة عن الاطار المحدد لبرنامج العمل المعتمد والمتمثل بمكافحة الاتجار غير المشروع في الاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة، كما يرى كذلك بان اعتماد اية توصيات أو اجراءات اضافية يجب ان لا تتعارض مع ما جاء في برنامج العمل من جهة، وان تحظى بالاجماع المطلوب من جهة اخرى.

السيد الرئيس،

حقق المجتمع الدولي عدة منجزات منذ اعتماد برنامج العمل الخاص بمكافحة الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والخفيفة، فعلى سبيل المثال، تم عقد اجتماعين للدول للنظر في تنفيذ برنامج العمل مدار البحث بحيث سنح الفرصة لـ ١٠٣ دولة من ان تتقدم بتقاريرها الوطنية عن تنفيذها لالتزاماتها في هذا المجال. كما عقدت مشاورات واسعةِ النطاق مع جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والوكالات الدولية، والخبراء، بشأن ما يمكنُ اتخاذه من خطواتٍ إضافيةٍ لتعزيز التعاون الدولي لمنع السمسرةِ غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتِها والقضاء عليها واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الـ٦٠ قرارا خاصا يؤطر الاعمال المستقبلية بهذا المجال. كما نجح الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض على صكٍ دولي يُمَكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الولايةِ الموكولةِ اليه بخروجه بمشروع لاعلانٍ سياسي مُجمَعٌ عليه اعتمدته الجمعية العامة مؤخرا. ويعتقد وفد بلادي بان على اجتماعنا ايجاد آلية مناسبة لعكس هذه التطورات المجمع عليها في مخرجات اعمال المراجعة.

السيد الرئيس،

يعتبرُ الاردن عملية محاربة الاتجار غير المشروع بالاسلحةِ الصغيرةِ والاسلحة الخفيفة قضية هامة تستوجبُ العمل المكثف على كافة المستويات، وقد بين الاردن في بياناته وتقاريره السابقة آخرها تقريره المقدم لاجتماع الدول الثاني الذي تعقده الامم المتحدة مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المذكور ما تقوم به السلطات الاردنية على المستوى الوطني في هذا المجال حيث تضمن التقرير عرضا للجهودِ الاردنية فضلاً عن تفصيلاتٍ حول التشريعات الاردنية الضابطة، من قوانينٍ تُنظم عملية شراء وامتلاك الاسلحة الصغيرة واستخداماتها وتعليماتٍ ولوائحَ تُسهم بالحد من هذه الظاهرة واجراءاتٍ ادارية وانظمةٍ وتدابيرٍ وطنية معمول بها للسيطرة على الاسلحة الخفيفة والاسلحة الصغيرة في مجالات الانتاج والتصدير والاستيراد والنقل واعادة النقل والصناعة والتخزين والاتلاف. كما بين الاردن كذلك ما يقدمه من تشجيع ودعم لهيئات المجتمع المدني والمحلي لتفعيل دورها في مكافحة ظواهر الاستخدام والحيازة غير المبررة للأسلحة النارية بما في ذلك عقد

لندواتٍ محليةٍ واقليميةٍ ودوليةٍ تشمل تلك التي يُشرف عليها كذلك المركز الاقليمي للامن الانساني بالتعاون مع عدة دول اعضاء في شبكة الامن الانساني، وغيرها من امور اخرى مهمة تَصُب في هذا الميدان.

تقدم الاردن كذلك في تقريره بعدة اقتراحات لإجراءات يُمكن اتخاذُها للحد من ظاهرةِ الاسلحة الصغيرة والخفيفة، نذكر منها على سبيل المثال حصر تصنيع الاسلحة والمتاجرة بها بالحكومات والتجار المرخصين، وفرض قيود على المصانع التي تصنع هذه الاسلحة لتسهيل عملية متابعتها، والتزام الدول المُصنعة بقواعد الانتاج والتصدير، وعدم تصديرها لهذه الاسلحة لايةِ جهةٍ غير حكومية او غير رسمية، وتعزيز التعاون بين الدول بما في ذلك الاستخباري في مجال تبادل المعلومات حول شحنات الاسلحة والتأكد من شرعيتها في كل من المطارات والموانئ والمناطق الحدودية، وتفعيل دور الانتربول ومنظمة الجمارك العالمية لتشديد السيطرة على هذه الشحنات والجماعات والافراد المتورطين في الاتجار غير المشروع بها.

السيد الرئيس،

انَّ التصدي الفعال لقضية الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة وتنفيذِ ما جاء في برنامج العمل المعني بهذا الموضوع يستدعي تعزيز التعاون الدولي بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدات للدول التي تحتاج لعونٍ في بناء قدراتها لغرض السيطرة على تهريب الاسلحة وتدريب الكوادر وتنظيم القوانين والتشريعات بشرط ان يتم ذلك بناءً على طلب الدولة المعنية، كما أن مساعدة الدول غير القادرة والتي تعاني من مشكلة الفقر على تطوير قدراتها ورفع مستوى معيشة مواطنيها سيسهم بلا شك في ازالة احد اهم الاسباب الرئيسية للمُتاجرة بهذه الاسلحة من خلال ايجاد مصدر رزق بديل لهم. في هذا الصدد، يرحب الاردن بالمساعدات التي قدمتها الدول والمنظمات الدولية وادارة نزع السلاح لدى الامم المتحدة والمجتمع المدني في هذا المجال، ويدعو تلك الجهات الى الاستمرار في تقديمها لهذه المساعدات لتمكين متلقيها تنفيذ التزماتهم المطلوبة. كما يأمل بأن تركز اعمال المراجعة اعمالها على هذا الجانب الهام.

السيد الرئيس،

ما زال الاردن يعاني بسبب موقعه الجيوسياسي وقربه من بؤر التوتر ومن الصراعات الداخلية في المنطقة من المحاولات العديدة لعمليات التهريب للاسلحة الصغيرة والخفيفة عبر حدوده، الا انه وبسبب نشر اعداد كبيرة من قواته المسلحة على امتداد حدوده استطاع تقليص هذه العمليات. من هذا المنطلق، يؤكد الاردن على ضرورةِ التنسيق على الصعيدين الاقليمي والثنائي لمُعالجة المشاكل المُترتبة عن ظاهرة الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحَتها بما في ذلك من خلال مراقبة حركة هذه الاسلحة والذخائر والمتفجرات والسيطرة على تحركاتها والتعاون الفعال بين مختلف الاجهزة الامنية والجمارك وترسيخ اجراءات بناءِ الثقة والتعامل بشفافيةٍ وانفتاح. كما يرحب الاردن كذلك بالاجتماعات التي عقدت على المستوى العربي مشيرا في هذا الصدد لكل من اجتماع الجزائر لعام ٢٠٠٥ والاجتماع الاول لنقاط الاتصال الوطنية العربية المعنية بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة بدعوة من الجامعة العربية للفترة من ٢٦-٢٠٠٥/١٢/٢٧ فضلا عن ورش العمل الاخرى التي من شأنها جميعا تعزيز العمل العربي في هذا الميدان المهم.

السيد الرئيس،

يدرك الاردن بأن مسألةَ انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة في الشرق الاوسط وآثارُها مرتبطةٌ بالصراع العربي الاسرائيلي الذي لا زالت مَنطِقتُنا تعاني منه حتى يومِنا هذا، ويؤكد الاردن في هذا الصدد على أن حل القضية الفلسطينية والتوصل الى سلامٍ عادلٍ وشاملٍ ودائمٍ سيساهم في الحد من ظاهرة الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة وفي التنفيذ المطلوب لبرنامج العمل الخاص بذلك.

أخيرا سيبقى الاردن ملتزما بمكافحة الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة وبتنفيذ برنامج العمل الخاص بذلك، ولن يألو من جهد في العمل على الحد من هذه المشكلة والمساهمة في حلها، مع الامل السيد الرئيس لاعمال هذا الاجتماع المهم بأن تتكلل بالنجاح، فنجاحنا في تنفيذنا للبرنامج لا يقاس بما تم تحقيقه حتى الآن، وانما بما يتبقى ينتظرنا للتحقيق وذلك في سبيل نصرة ملايين الضحايا الذين ينتظرون العون.